فوق الطاولة

هني الحمدان

القيادات المبدعة..!!

يشهد العالم تغيرات وتطورات متسارعة على العديد من الصعد والمناحي، وعالمنا جزء من العالم الذي يموج وسط أهوال ومتغيرات تعصف بمجريات الحياة ومسارات العمل والأنشطة.. فما كان سائداً بالماضي لم يعد يتماشى اليوم مع سرعة المتغيرات وحركة الابتكارات.

مع ظهور التقنيات الإلكترونية وتواترها بشكل كبير وخاصة الرقمية والابتكارات النوعية التي تنوعت وأخذت من العولمة خياراً ومرتكزاً لها، صار لعالم التكنولوجيا المتطور جداً أثره الواقعي الملموس في كثير من القطاعات، ولا أحد بمقدوره مجافاة ذلك التطور وما يفرزه من حركتي تجديد وابتكار وطرق أبواب فلسفاتها وكيفية تعاطيها مع أي أنشطة وأحداث، تطور تقني مخيف تسرب إلى كل المرافق والقطاعات الاقتصادية والصحية والثقافية والعلمية والخدمية والعسكرة والطاقة والبيئة وغيرها الكثير.. هذا التحدي الأخطر... ماذا يلزمه.. استعداد فقط تجهيزات وخطط.. أم ماذا..؟!

التحديات العاصفة والتحولات وكذلك ما يحصل على صعيد تغيرات المناخ وآثار ذلك على قنوات الإنتاج، كل ذلك يستدعي ويستوجب طاقات بشرية خلاقة ومؤهلة والأهم قيادات ابتكارية تكون نواة نابضة للابتكار والعمل وفق طرائقه، تبدع وتبتكر وتحرض وتطور كل الأنشطة وأسس التعاطي من أجل ملاءمة تطورات عصرنا الحالي ومستجدات التكنولوجيا على الصعيد العالمي، فالبيئة الابتكارية حسب المتعارف عليه تسهم وبقوة في زيادة الإنتاجية والكفاءة، كما تعزز من الفرص والقدرة التنافسية، وكلما كانت البيئة الابتكارية والقيادي الابتكاري موجودين في ساحة العمل، تهيأ المجال واسعا للإبداع والتجديد، ولعب دوراً حاسما في تحقيق النجاح.

اليوم الهم عند الحكومة استبدال المديرين بآخرين والحجة انتهاء مسارهم الوظيفي، ولكن نفاجأ بعد فترة بتقلدهم مناصب بأماكن أخرى، وكل حسب همته وملاءته المالية، فهي لا تعير اهتماماً لاختيار قيادات ابتكارية ذات طموح وإبداع حقيقي، تحتاج إلى قيادات إدارية تمتلك الخيال والإبداع، لا الوساطة والمال، أشخاص يكونون مصدر إلهام للآخرين، يجمعون بين القدرة على التفكير الاستراتيجي والإبداع في صناعة القرارات ورسم الرؤى المناسبة. يبدو أننا سنبقى في طور الإرث المتبع عند تقليد مدير أو مسؤول لمهمة ومسؤولية.. ودمتم حالمين بقيادات مبدعة.!

يخفف الأعباء المالية ويُمكّنهم من متابعة أعمالهم

وزير الاقتصاد: القانون ١٨ تأكيد على وقوف الحكومة بجانب المستثمرين

كوسا لـ«الوطن»: يستطيع المستثمر الاستمرار بأعماله ونشاطه الاستثماري بعد التسوية

الوطن

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور محمد سامر الخليل أن القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢٣، هو بمنزلة تأكيد على وقوف الحكومة بجانب المستثمرين لإيجاد الحلول المناسبة لمعوقات عملهم الاستثماري والمشكلات التي تعرضوا لها، وتخفيف الأعباء المالية عليهم وتمكينهم من استئناف استثماراتهم في المناطق الحرة وعدم اتخاذ الإجراءات القانونية المنصوص عليها في قانون الجمارك القاضية بتنظيم ملفات جزائية بجرم الاستيراد تهريباً وإلقاء الحجز الاحتياطي، كون فقدان بضائعهم وآلياتهم كان خارجاً عن إرادة المستثمرين ونتاجاً عن الأعمال الإرهابية التي طالت المناطق الحرة.

واعتبر الوزير الخليل في تصريح له نُشر على الصفحة الرسمية لوزارة الاقتصاد، أن هذا القانون مكرمة كبيرة من الرئيس بشار الأسد، لمعالجة الأوضاع القانونية والجمركية للبضائع والآليات المفقودة العائدة للمستثمرين في المناطق الحرة بعدرا وحلب والمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة، نتيجة القوة القاهرة التي تعرضوا لها في ظل الأوضاع الأمنية التي مرت بها البلاد، وأعمال السرقة والنهب التي قامت بها المجموعات الإرهابية خلال فترة خروج هذه المناطق الحرة عن الخدمة.

وأشار إلى أن معالجة أوضاع المستثمرين وفق هذا القانون تؤكد أهمية المناطق الحرة التي تعتبر إحدى أهم حاضنات الاستثمار التي تسهم في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية ولاسيما أنها تهدف إلى جذب رؤوس أموال محلية وأجنبية لإقامة استثمارات تساعد على تعزيز التبادل التجاري مع الدول وتشجيع الترانزيت، بحيث تكون مراكز توزيع إقليمية وبوابات عبور للخارج، كما أنها تساعد على تنشيط حركة المرافئ البحرية وخدمات النقل والخدمات المالية وخدمات البنوك والتأمين وتوفير فرص للعمالة.

المدير العام للمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة إياد كوسا، بيّن في تصريح لـ«الوطن» أن المنطقة خرجت في عام ٢٠١٥ عن الخدمة نتيجة الظروف التي مرت بها البلاد، ما أدى إلى تعرض الآليات والبضائع التي كانت موجودة فيها إلى السرقة والتخريب من المجموعات الإرهابية المسلحة، مشيراً إلى أن الحكومة تبدي بشكل دائم وقوفها مع المستثمرين لمعالجة أوضاعهم، لافتاً إلى أن قانون الجمارك ينص بالوضع الحادي على إجراءات شديدة بحق هؤلاء المستثمرين، من خلال تنظيم قضايا الاستيراد تهريباً واستيفاء غرامات عالية جداً، ووضع قرار منع مغادرة وحجز على أملاك المستثمر والموجودات.

وفي السياق، أكد كوسا أن القانون له انعكاس إيجابي كبير على المستثمرين، فيستطيع المستثمر بعد التسوية الاستمرار بأعماله ونشاطه الاستثماري، ويعفى من الغرامات الكبيرة التي كان يجب عليه دفعها، وقد شمل القانون كل إجراءات التسوية سواء الإعفاء من الملاحقة أو تسديد الرسوم واعتبار وثائق الإدخال بتاريخ خروج كل منطقة حرة هي أساس قيمة هذه الوثائق من حيث استيفاء الرسم واعتماد سعر الصرف بتاريخ خروج كل منطقة حرة عن الخدمة، لافتاً إلى أنه في حال ظهور هذه الآليات المفقودة لاحقاً يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يثبت عليه حيازتها من الجمارك والقضاء ووزارة الداخلية، وتعاد إلى مالكيها بالمناطق الحرة ويطبق عليها ما يطبق على بقية المستثمرين، وفي حال كانت موجودة لدى إحدى الجهات العامة كذلك الأمر سيتم معالجة أوضاعها مع المناطق الحرة والجمارك أو إعادتها إلى مالكيها في المناطق الحرة.

واعتبر كوسا أن مهلة التسوية التي حددها القانون بسنة واحدة، تعد كافية لمعالجة أوضاع هذه الآليات والبضائع، ويمكن من خلالها أن يستمر المستثمر في نشاطه الاستثماري ولا يتعرض لأي إجراء قانوني متشدد أو جرم تهريب أو ملاحقة قانونية.

وكان الرئيس الأسد قد أصدر يوم أمس الأول القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢٣ القاضي بتسوية الأوضاع الجمركية لمالكي المركبات والبضائع المفقودة في المناطق الحرة بعدرا وحلب والمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة والتي خرجت عن الخدمة خلال الحرب الإرهابية على سورية، بحيث يتم إعفاء مالكي هذه المركبات من المسؤولية المدنية والجزائية ومن الغرامات المنصوص عليها في قانون الجمارك النافذ بعد تسديد ما يترتب عليهم من رسوم وضرائب.

وكان خروج المناطق الحرة في عدرا وحلب والمنطقة الحرة السورية الأردنية بسبب الحرب على سورية قد خلّف فقدان مركبات وبضائع ومعدات كانت مخرجة من المناطق الحرة إلى المستودعات الاعتبارية.

صناعيو إنتاج البطاريات في حسياء يشتكون:

«السورية للمعادن» تمتنع عن تأمين موادنا الأولية وتعطيها لمعامل غير مرخصة

«الصناعة» لـ«الوطن»: تم التحقق من سلامة المنشآت وتطبيقها لتعليمات الوزارة ونتابع الموضوع!

هناء غانم

تعاني مصانع ومنشآت صهر الرصاص وصناعة البطاريات في مدينة حسياء الصناعية من منافسة غير عادلة، وفق شكوى وصلت لـ«الوطن» من سليمان نصر أحد أصحاب هذه المصانع مؤكداً أن الشركة السورية للمعادن والتي هي تحت إشراف الحكومة تمتنع عن تأمين المادة الأولية من سكراب البطاريات التالفة والتي من واجبها توزيعها على المصانع لإعادة تدويرها وتصنيع البطاريات، مؤكداً أنهم صناعيين قاموا بضخ بطاريات من النوع الجيد أثبتت جدارتها في السوق المحلية من حيث الأداء والجودة وهي صالحة لمعظم الاستخدامات وسعرها أقل بنحو ٦٠ بالمئة من البطاريات المستوردة.

وبينت الشكوى أن هناك موافقة حصلت عليها المصانع من وزارة الصناعة تم توجيهها للشركة السورية للمعادن لاستجرار ٢٥ طناً من البطاريات التالفة من أجل معايرة الطاقة الإنتاجية للمصنع منذ عدة أشهر، ومنذ ذلك التاريخ وبعد مراجعات عديدة لتسلم هذا الكتاب رفضت الشركة تسلمه وبعد الصد والرد تسلمته لكن كأن شيئاً لم يكن ولم تبت بالأمر لجهة توجيه أمر أو موافقة لتأمين هذه الكمية، علماً أن المعمل متوقف منذ أشهر والعمال يتقاضون رواتبهم دون عمل ولا إنتاج، أي إن هناك تكاليف بمئات الملايين دفعت لإنشاء مصنعي الصهر والبطاريات واليوم هذا الاستثمار متوقف بانتظار موافقة الشركة السورية للمعادن التي تقوم باحتكار المادة وتوريدها إلى مصانع معينة.

وأكدت الشكوى أن الصناعيين لا يطلبون مادة مستوردة، بل موجودة في السوق المحلية وبتصنيعهم لهذه البطاريات سيوفرون ملايين الدولارات من القطع الأجنبي جراء الاستيراد. والغريب أن هناك معامل بكل المحافظات تعمل وبعضها ليس لديها ترخيص أو أوراق رسمية في حلب وحمص ومع ذلك يتم تأمين المواد لهم من الشركة.

وبناء على الشكوى تواصلت «الوطن» مع المعنيين في وزارة الصناعة حيث أكد مدير الاستثمار الصناعي في الوزارة بسمان مهنا في حديثه على اهتمام الوزارة بالقضية حيث قال: نحن على اطلاع بالمشاكل التي تواجهها المصانع ليس فقط على صعيد البطاريات من وزير الصناعة كانت هناك اجتماعات مع المصانع المتضررة للوقوف على المشكلة وإيجاد الحلول لها حيث تم تشكيل لجنة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٢٧ مهمتها الكشف الحسي على المنشأة في مدينة حسياء الصناعية للتأكد من وجود الحد الأدنى من الآلات والتجهيزات حسب تعليمات الوزارة ومعايير الطاقة الإنتاجية وتم اقتراح تزويد المنشأة بالمواد الأولية اللازمة (بطاريات تالفة) لزوم إجراء التجارب لتتمكن اللجنة من استكمال معايير الطاقة الإنتاجية وفق الواقع الفعلي.

وأضاف: تم التحقق من سلامة المنشأة وتطبيقها للتعليمات الخاصة بوزارة الصناعة، وتم الاتفاق على إعطائهم مخصصات تجريبية للتشغيل لفترة محددة وهناك متابعة من الوزارة للموضوع.

الحكومة لا تحابي المشروعات الصغيرة

مدير هيئة المشروعات لـ«الوطن»: لا يوجد قوانين خاصة تحفيزية لها وما زالت بعيدة عن تأمين احتياجاتها التشريعية

جلنار العلي

يكاد لا يخلو أي حديث اقتصادي يهدف إلى إيجاد حلول لتحسين الاقتصاد السوري، من عبارات مفادها أن إيلاء الأهمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد المنقذ الوحيد للاقتصاد، والملاحظ أن الحكومة أيضاً تتحدث كثيراً عن قوانينها المشجعة لهذه المشاريع التي ستؤدي حتماً إلى مزيد من الإنتاج وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي المنشود، ولكن المعروف أن هذه المشاريع تحتاج إلى كثير من التسهيلات لتستمر أو لتقام على أرض الواقع، فما التسهيلات المقدمة؟ وما انعكاسها على هذه المشاريع؟

مدير عام هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إيهاب إسمندر اعتبر في لقاء مع «الوطن»، أنه لا يوجد قوانين خاصة تحفيزية بقطاع المشروعات الصغيرة الذي مايزال بعيداً عن تأمين احتياجاته التشريعية، موضحاً أن معظم القوانين الموجودة إما تتعلق بالمشروعات الكبيرة كقانون الاستثمار رقم ١٨، أو بالمشروعات متناهية الصغر كالقانون رقم ٨ الخاص بينوك التمويل الأصغر، لافتاً إلى أنه مع ذلك يتم تقديم الخدمات لهذا القطاع من خلال الهيئة عبر برامج مختلفة، بعضها تتعلق بالتأهيل والتدريب كبرنامج طالبي العمل والتدريب من أجل التشغيل المضمون، وأخرى تستهدف شريحة أصحاب المشاريع النوعية والمختلفة عن الحالة التقليدية الموجودة في سوق العمل كبرنامج ريادة الأعمال، أما بعضها الآخر فيتعلق بالتسويق والترويج وتطوير قدرة نفاذ هذه المشروعات إلى الأسواق، وأيضاً هناك برامج تتعلق بتسهيل نفاذ المشروعات إلى التمويل حسب احتياجاتها.

وكشف إسمندر عن وجود نحو ٧٠٠٠ مشروع استفاد من البرامج المذكورة خلال العام الحالي، مشيراً إلى أن قطاع المشروعات في سورية كبير نسبياً وما زالت البيانات الإحصائية المتعلقة به في طور التجهيز والتحضير، حيث نفّذت الهيئة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء تعداداً شاملاً للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية في سورية، والآن يتم تطوير وتحديث هذه البيانات للوصول إلى عدد أكثر دقة، علماً أن آخر إحصائية أجريت عام ٢٠٢١ وقد بلغ عدد المشروعات ٧٧٧٩٥٧ مشروعاً، لكن وصل عدد المشروعات التي تعمل على أرض الواقع إلى ٤٦١ ألف مشروع، إذ يوجد هناك نسبة توقف كبيرة للمشروعات تجاوزت الـ٤٠ بالمئة وذلك لأسباب عديدة منها: تدمير قسم من هذه المشروعات بشكل كامل أو جزئي، أو نتيجة لغياب أصحابها، أو لأن بعضها كانت تواجه خسائر بسبب الظروف الاقتصادية فقرر أصحابها إغلاقها، إضافة إلى أن بعض المشروعات يعاني من تضرر بالآلات وخطوط الإنتاج ويحتاج إلى توفير قطع غيار، وهناك مشروعات أخرى لديها نقص في اليد العاملة الماهرة والمؤهلة بشكل جيد، وبعضها لديها مشكلة رأسمال عامل.

وفي سياق متصل، أكد إسمندر ضرورة إحاطة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببيئة أعمال مواتية ومحابية له، لافتاً إلى أن العمل حالياً على هذا القطاع يجري في إطار حكومي متكامل، فهناك الكثير من الجهات الحكومية برئاسة وزارة الاقتصاد ومشاركة مختلف الوزارات والجهات تقوم بإعداد إستراتيجية وطنية لتنمية هذا القطاع بمختلف جوانبه التشريعية والقانونية والتنظيمية والمؤسساتية أو بما يتعلق بالكوادر البشرية وتأهيلها، وتحديث قواعد البيانات المطلوبة وما إلى ذلك، متوقعاً إحداث واقع جديد مختلف في المستقبل عند الانتهاء من هذا العمل، مؤكداً أن الحكومة تعول بشكل كبير على هذا القطاع لحل مشكلات البطالة والفقر ونقص الإنتاج في بعض الأحيان وغير ذلك من المشكلات التي تؤثر سلباً في الاقتصاد السوري.

ومن جهة أخرى، اعتبر إسمندر أن بنوك التمويل الأصغر التي تعد جهات رئيسية في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تغطي احتياج سوق تمويل هذه المشروعات بنسبة تتراوح بين ٦-٧ بالمئة فقط، علماً أن الحاجة تفوق ذلك بكثير، لذا تحاول الهيئة التواصل مع بنوك أخرى كالبنوك التقليدية على سبيل المثال لإطلاق منتجات مصرفية تستهدف سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم الوصول إلى مراحل متقدمة فهناك بنوك بدأت بإطلاق هذه المنتجات كالمصرف التجاري، والآن تجري المباحثات مع بنك آخر لإطلاق منتج نوعي مفضلاً عدم الحديث عنه الآن، مشيراً إلى أن فوائد القروض تختلف بحسب المصرف والمنتجات ولكنها تتراوح بين ١٤-١٦ بالمئة، مؤكداً أن الهيئة لا تمول المشاريع بشكل مباشر، وإنما تعد وسيطاً بين صاحب المشروع والجهة التمويلية، وتستطيع أيضاً أن توجه هذا المشروع إلى المصدر التمويلي الأنسب ومساعدته على اختيار المنتج بشكل مناسب ويمكن أن تقدم بعض الخدمات للمشروع التي تجعل تكلفته في الحد الأدنى الممكن.

ولم ينفِ إسمندر أن المشاريع الصغيرة تتأثر بشكل كبير من بعض الإجراءات الإدارية الموجودة أو الإجراءات المالية منها الضرائب مثلاً والاشتراطات الفنية المختلفة، متابعاً: «ونحن نتفهم أن قسماً من هذه الإجراءات يجب أن تبقى موجودة لما لها من علاقة بالعملية التنظيمية في الاقتصاد السوري وطريقة الاستثمار فيه، ولكن في الوقت ذاته نحاول حل هذه المشكلات، وهذا الأمر سيتضح بشكل ملموس بعد استكمال الإستراتيجية الوطنية لتمويل المشروعات».

وفي السياق، أشار إسمندر إلى أن تسهيلات الهيئة تتمثل في عدة أمور أولها أن كل الخدمات المقدمة مجّانية مثل البرامج التدريبية للمشاريع أو دراسة الجدوى الاقتصادية وخطة العمل أو تقديم الدراسات الفنية المطلوبة للحصول على تمويل، كما تقدم الهيئة للمشروعات علامة تجارية وسجلاً تجارياً معفى من الضرائب لمدة ٥ سنوات، كما أنها تقدم للمشروعات فرصة التواصل مع عملاء ووكلاء محتملين، كما تساعد الهيئة للحصول على التراخيص الإدارية اللازمة لإطلاق المشروع.

الباحث في الشؤون الاقتصادية الدكتور علي محمد، قال في تصريحه لـ«الوطن»: «تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٩ بالمئة من إجمالي الاقتصاد السوري، وكانت تشكل نحو ٦٠ بالمئة من الناتج المحلي وتمتص ٦٠ بالمئة من العمالة، وتشكل نحو ٧٥ بالمئة من الضرائب والرسوم، أي إننا نتحدث هنا عن الاقتصاد السوري كله»، معتبراً أن تمويل وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة شعار لكل الحكومات السورية المتعاقبة، ونظراً لما يمثله هذا القطاع من أهمية للاقتصاد السوري كان يجب الاهتمام به منذ عام ٢٠١٧، ولكن طوال الفترة الماضية لم تُزَل العوائق التي تعترض هذه المشروعات من جهة المشاكل التمويلية أو التسويقية أو الإدارية وسواها من المشاكل، التي ما تزال باقية حتى هذا اليوم.

وأضاف محمد: إنه خلال الأعوام الأخيرة، تم إصدار القانون رقم ٨ لعام ٢٠٢٠ المتعلق بتأسيس مصارف التمويل الأصغر بغية توجيه التمويل لهذه المشروعات بشكل أساسي، لكن ما تزال هذه المصارف التي يبلغ عددها أربعة، في بداية إطلاقها وهناك تفاوت في أدائها من مصرف إلى آخر، فالمتتبع لأرقام التمويل في هذه المصارف يرى أنها نمت بين عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بنسبة ٨٣ بالمئة أي من ٣٠ مليار ليرة إلى ٥٥ مليار ليرة، وبالمقابل فإن ما تم منحه من التسهيلات الإئتمانية من إجمالي المصارف في سورية سواء مصارف التمويل الأصغر أم المصارف الخاصة البالغ عددها ١٤ مصرفاً، لا يتعدى نحو ٧٤ مليار ليرة منذ عام ٢٠٢١ من أصل محفظة ١٤٩٣ مليار ليرة، أي إن نسبة التمويل في العام المذكور لا تتجاوز ٥ بالمئة من إجمالي محفظة المصارف كاملة في سورية، وهذا يدل على ضعف التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يضيف عقبة تمويلية لم تحل، لكون هذه المصارف لم تستطع حتى اللحظة حل هذه المشكلة.

وأكد الباحث محمد أن الأرقام التي ذكرها تعد أرقاماً مجردة، فلم يتم أخذ التضخم الذي أصاب الاقتصاد السوري بالاعتبار، وحاجة هذه المشروعات المتزايدة للأموال والتمويل، متطرقاً إلى عقبة أخرى تواجه القطاع وهي الضمانات المقدمة لقاء التسهيلات الممنوحة من المصارف، فمؤسسة ضمان مخاطر القروض المتوسطة والصغيرة المحدثة عام ٢٠١٦ بدأت العمل على تقديم ضمانات لقاء هذا التمويل، ولكن تحتاج هذه الخطوات إلى وقت نظراً لأسباب كثيرة.

- نسبة المتوقفة منها تجاوزت ٤٠ بالمئة وبنوك التمويل الأصغر تغطي ٧ بالمئة فقط من احتياجات التمويل
- محمد لـ«الوطن»: تعاني مشاكل تمويلية وتسويقية وإدارية

كيف تؤثر أسعار الفائدة في الاقتصاد والأفراد؟

كنعان لـ«الوطن»: الدول ذات الدخول المنخفضة لا تعتمد على تغيير أسعار الفوائد

نوار هيفا

تتخذ معظم المصارف في العالم أسلوب رفع أسعار الفائدة لمحاربة التضخم، ورفع الفائدة يعني كبح عمليات الاقتراض وبالتالي تقليل نسبة السيولة في السوق ما يؤدي إلى خفض نسبة التضخم، نظرياً تقول القاعدة إن قرار رفع سعر الفائدة يزيد عبء القروض الجديدة والقائمة، ما يعني أن عملاء المصارف سيفكرون ملياً قبل الإقدام على الاقتراض لما يترتب عليهم من زيادة في حالات السداد وخاصة القروض الطويلة الأجل.

لكن كيف يؤثر رفع سعر الفائدة في الاقتصاد، وما القطاعات الأكثر تأثراً برفع سعر الفائدة؟

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان بيّن أن رفع أسعار الفائدة يؤثر فقط في الاقتصادات الكبرى التي تتعامل بالسندات والأصول، أما الاقتصادات النامية فهي ذات تأثر ضعيف بنظرية أسعار الفائدة برفعها أو خفضها.

وأكد د. كنعان في تصريح لـ«الوطن» أن الدول التي تعتمد على رفع أسعار الفائدة إنما تطبقه لمحاربة التضخم الحاصل بارتفاع الأسعار، وهي أكثر شيوعاً في الدول ذات الرواتب والأجور المرتفعة، أما الدول النامية ذات الدخول المنخفضة فلا تعتمد أساساً على تغيير أسعار الفائدة، لافتاً إلى أن أكثر القطاعات تأثراً بتغيير أسعار الفائدة بين خفض أو رفع هي القطاعات التجارية والاستثمارية، فهي تستعين بقروض طويلة الأجل وكبيرة ومن ثم يترتب عليها فوائد أكبر وهي أكثر عرضة للتأثر بأسعار الفائدة لارتباطها بزيادة التكاليف ومن ثم رفع الأسعار محلياً.

وحول مخاطر رفع أسعار الفائدة على المواطن العادي أوضح كنعان أنها تؤثر فيه بشقين بالنسبة للأسعار محلياً سيلمس أثرها بارتفاع الأسعار المرتبط أساساً بارتفاع التكاليف على المستثمر أو التاجر المقترض مع رفع أسعار الفوائد، أيضاً يتأثر من خلال الصعوبات التي ستواجه المستثمر مع رفع أسعار الفوائد ومن ثم هجرة أو قلة الاستثمارات محلياً، أما ما يتعلق بحالة الاقتراض من المصارف فلا أثر يذكر للمقترض.

وفيما يتعلق بحالات التوتر الأمني أو الحروب وعن القرار الأفضل بتخفيض أو رفع أسعار الفوائد أشار كنعان إلى أنه من الأفضل التريث في اتخاذ أي قرار اقتصادي في هذه الحالات والانتظار إلى ما ستؤول إليه الأمور مع اعتماد تثبيت كامل الإجراءات الاقتصادية المتبعة لمنع حدوث تخبط أو تغيير في الأسعار والتي بالتأكيد ستنعكس سلباً على المواطن في المحصلة.